

إقرار تعديل قانون المحاكمات الجزائية بعد ١٠ أيام من صدوره

الحريري: لا علاقة للأمر بالتشريع وعدم الموافقة عليه يحدث انقساماً سياسياً

كتبت ريتا شراره:

ددق امس في مجلس النواب ناقوس الخطر. والوصف الادق الذي يمكن ان يعطى للجلسة الاشتراعية للمجلس التي تستكمل اليوم قبل العطلة الادارية غدا، انها كانت جلسة الانقسامات حول عنوان "الحرية والديموقراطية" ولم تكن الحكومة وحدها التي انقسمت على نفسها بل كذلك كان المجلس وخصوصا لدى مناقشة القانون الجديد لاصول المحاكمات الجزائية. ولفت ان عدداً من النواب تفادوا بتغييهم وان بعذر، هذه الاجواء وهم ياسين جابر، ومخايل ضاهر، وفيصل الداود وعبد الرحيم مراد، والرئيس حسين الحسيني، وعصام فارس.

لوهلة بدا من الاوراق الواردة، وان يكن بعضها تناول التوقيفات الاخيرة وتركز بعضها الآخر على الكهرباء والمياه (نواب "كتلة المقاومة")، ان الاجواء لن تكون مشحونة غير ان الامر جرى خلاف ذلك وخصوصا لدى طرح قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية.

وانتقد النائب بطرس حرب بشدة "السلطة التي تعتدي على الناس بالبسة مدنية والتصرفات الوحشية والنظام العسكري في لبنان حيث لم تعد هناك حرمة". واعرب النائب نسيب لحدود عن قلقه لمظاهر "القمع والتسلط وضرب الديموقراطية وتقليص الحريات والاستهتار بحقوق الانسان، واعتداءات همجية ومعيبة قامت بها عناصر امنية بلباس مدني". ورفض النائب وليد جنبلاط "تلقي دروس من تلاميذ الـH.R. وهو الرمز الذي كان يطلق على الوزير السابق ايلي حبيقة اذ كان مسؤولاً في القوات اللبنانية" وذكر جنبلاط "دور المخابرات في الكحالة في السبعينات حين كان اللواء سامي الخطيب رئيساً لها وكان اللبنانيون منقسمين بين موال للجيش ومعارض له"، وشبهت النائبة نايلة معوض الوضع بايام الستالينية، واشارت الى السيارات المخابراتية المتوقفة امام مبني "النهار" والـ"ام. تي. في" واعتبرت ان هناك "انقلاباً على الحريات والديموقراطية والطائف".

الا ان رد رئيس الوزراء رفيق الحريري نفس من هذه الحدة عندما أثر عدم الكلام على هذا الموضوع موضعاً انه سيدلي برأيه في جلسة استجواب ربما دعا اليها مجلس النواب.

طبارة ينسحب

وحدث الانفجار المتوقع لدى طرح رئيس مجلس النواب نبيه بري القانون المتعلق بتعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية على البحث. ولم تكن طريقة طرحه خالية من التشنج. اذ سرعان ما اندلع جدال بينه وبين الوزير بهيج طباره الذي وقف يريد الكلام. وعندما اشتد الخلاف بين الرجلين على خلفية الحق وعدم الحق في الكلام، انسحب طبارة من الجلسة. ورفض بري ان يحمل مسؤولية رغبته في البحث في هذا القانون او ان يقبل فكرة انه "حُشر في هذا الموقع او وضع فيه" (النائب باسم السبع).

وكما في جلسة مناقشة قانون الموازنة العامة لمع السبع في الحديث عن "اقتحام مخابراتي لساحة النجمة" وعن "مذكرة جلب لحضور الجلسة لا دعوة رسمية" وعن "سيد آخر يريد ان يفرض ارادته على المجلس" وما لبث بري ان ذكر بنتيجة الاستشارات النيابية التي حصلت قبل عامين وادت الى استبعاد الحريري عن الحكم والائتيان برئيس الوزراء السابق سليم الحص.

ومجدداً أثر الحريري عدم الكلام على موضوع قال "ان لا علاقة له بالتشريع لا من قريب ولا من بعيد" مؤكداً "رغبتني الشخصية في عدم السير بالاقترح". ورأى ان "المشكلة نابعة من الوضع السياسي العام في البلاد، وسنسير في التعديل لان الوضع السياسي العام يفرض ذلك".

واثار هذا الموقف استياء شديداً من جنبلاط الذي قال مخاطباً الحريري قبل ان يخرج وكتلته من القاعة العامة: "جئت على مضض الآخرين وهم لم ينسوا ذلك. واذا صار لهم سيطيرونك وهذا الاقتراح هو المقدمة لذلك. اياك ان تسلم الحكم لزمرة عسكر مرتين. اعرف المرحلة الشهابية جيداً وهي ورطت البلاد في ازمات كثيرة".

وعلى وقع هذا الكلام اقر تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية بموافقة ٧١ نائباً ومعارضة سبعة بعدما كان حصل التعديل الاول قبل اسبوعين فقط بموافقة ٨١ نائباً. والنواب الذين عارضوه امس نائبة معوض وفارس سعيد ومصباح الاحدب ونسيب لحد وبطرس حرب وجورج قسارجي والبر مخيبر وامتتق وزير الدولة النائب ميشال فرعون عن التصويت. واعلن النواب بيار الجميل وانطوان غانم واحمد فتفت انسحابهم من الجلسة قبل التصويت. تحدث في الاوراق الواردة ٢٢ نائباً واعتذر رئيس المجلس من النواب عاصم قانصوه وعلي حسن خليل وناصر قنديل لعدم تمكينهم من القاء كلماتهم بعدما انتهى الوقت المخصص لتلاوة الاوراق الواردة. واقرت الهيئة العامة في ثلاث ساعات ونصف ساعة ١٣ بنداً بينها القانون الرامي الى تعديل اصول المحاكمات الجزائية بمادة وحيدة. واجازت للحكومة ابرام اتفاق تمويل والبنك البلجيكي بقيمة ٤٨٩,٢٥٢ مليون ليرة لبنانية. ويتوقع ان يقر المجلس اليوم مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم الرقم ٦٠٤٧ المتعلق باحكام خاصة للتعيين في الفئتين الاولى والثانية في وظائف الملاك الاداري العام.

افتتحت الجلسة في العاشرة والدقيقة الـ ٥٠ وتليت اسماء النواب المتغيبين. واعطيت الكلمة للنائب ابراهيم بيان الذي تناول موضوع الخصخصة وخصوصاً الكهرباء والهاتف، ورأى انه يجب اعطاؤها الاهمية اللازمة مشيراً الى ان ما حدث في موضوع الخليوي يجب الا يتكرر. ودعا الى عدم الاستعجال في هذا الموضوع. وطالب بضرورة اعطاء اهمية للقطاع الخاص خوفاً من البطولة. واعتبر ان الخلل الذي تعاني منه الادارة هو خلل اداري. ودعا الى وضع المراسيم التنظيمية لقانون التنصت موضع التطبيق.

حرب: من أصدر الامر؟

وقال النائب بطرس حرب: "وجهنا الى الحكومة استجوابين في موضوع احداث الاسبوع الفائت حول هوية صاحب قرار الملاحقات والقمع الذي تعرّض له شبابنا وحول التدابير التي اتخذتها الحكومة للحؤول دون تكرار ما جرى خلافاً للاصول ومن المسؤول عن هذه الممارسات.

ان ما صدر عن مجلس الوزراء لجهة التذكير بخضوع الاجهزة الامنية والعسكرية لسلطته ولجهة دور الجيش في ضبط الامن جاء يؤكد خروج بعض المؤسسات الامنية على القانون. ان الممارسات التي حصلت في موضوع التوقيفات وفي موضوع تجمع المواطنين امام قصر العدل جاءت تشوّه صورة لبنان الديموقراطي. فإذا كنا قد شهدنا في الماضي ممارسات مسيئة الى لبنان وصورته فهي كانت صادرة عن ميلشيات ومنظمات غير شرعية. اما اليوم فالممارسات المذكورة قد صدرت عن السلطة الشرعية واجهزتها.

لقد شعرت بالخلج عندما رأيت كيف تصرفت السلطة مع المواطنين: الحقد والوحشية لا يمكن ان يكونا صفات الاجهزة الشرعية المنوط بها حماية حقوق الناس وحررياتهم.

نزير ان نعلم من الذي اصدر الامر لمواجهة المتجمعين امام قصر العدل والاعتداء عليهم. نعم الاعتداء؟ نزير ان نعلم من هم هؤلاء المدنيون الذين انهالوا ضرباً على المواطنين؟ نزير ان نعلم بأية صفة تصرفوا ومن هو المسؤول عنهم؟

هل تريد السلطة تغطية الاعمال الوحشية التي اقدمت عليها جحافل المدنيين بحق المواطنين؟ واذا كانت لا تريد ذلك هل فتحت تحقيقاً في الامر؟ هل حددت هوية المسؤول عن هذه الافعال الوحشية التي نرفض ان تسجل علينا وعلى نظامنا وعلى حكمنا وعلى شعبنا؟

لقد تركت هذه الافعال ابشع صورة للبنان وشعبه في العالم ولدى مغتربينا. كيف ستزيلون هذه الصورة القبيحة عنكم، عن دولتكم، عن قضائكم وعن قواكم الامنية؟ هل انتهت المسرحية وسدل الستار. هل يكفي هذا الامر لازالة القباحة؟ لا ايها السادة. المطلوب منكم فتح تحقيق في ما جرى وتحديد المسؤول عنه ومعاقبته. المطلوب ان نزيل الصورة البربرية التي علقت في ذهن العالم وان ننشط في نشر تدابيرنا في الاعلام العالمي وازالة تلك الصورة.

المطلوب ان نعيدنا الحكومة اليوم عما قامت به في هذا المضمار. هل فتحت تحقيقاً في الامر؟ واذا فتحت تحقيقاً المطلوب ان نعيدنا عن النتائج، ونصح بذلك لان نقابة المحامين قد تقدمت بشكوى ضد الفاعلين. واذا لم تفتح تحقيقاً نريد ان نعلم لماذا. لأن القضية خطيرة جداً ولا يجدر السكوت عنها ولن نسكت عنها ابداً وسنسال الحكومة سياسياً عن تقاعسها تجاهها ونطلب تعيين جلسة استجواب للحكومة لنقرر في ضوء موقف الحكومة.

القضية ابعد مما جرى، ابعد من الاعتداء على المواطنين وحقوقهم السياسية وحررياتهم العامة.

القضية تصيب النظام بكامله. القضية تتعي الحياة السياسية في لبنان.

القضية هي قضية كل شعب لبنان بفئاته واحزابه ومشاربه".

لحدود: المجلس وجه صفقة لنفسه

وقال النائب نسيب لحدود: "شاهدنا في الاسبوع المنصرم مشهدين متتافرين في حياتنا السياسية والوطنية، وعلى مسافة اقل من ثلاثة ايام: مشهد مشرف من الانفتاح والاعتدال على طريق المصارحة والتلاقي والوحدة واعادة البناء، ومشهد مقلق من القمع والتسلط على طريق ضرب الديموقراطية وتقليص الحرية والاستهتار بحقوق الانسان.

ان ما شاهدناه في الشوف اثناء زيارة البطريرك صفير من لقاء شعبي صادق ومن خطاب سياسي ناضج، بيعت على الطمأنينة ويفتح ابواب المستقبل لأنه يعبر عن استيعاب عميق لتجارب الماضي الاليم وعن اصرار عاقل وهادئ ومسالم على الوحدة والسيادة والاستقلال وعن وعي كامل لمخاطر الصيغ الفئوية بكل اشكالها وللمخاطر التي تسببها سياسة اسرائيل العدوانية.

اما ما شاهدناه في بيروت وعلى ابواب قصر العدل بالذات من اعتداءات همجية ومعيبة قامت بها عناصر امنية بلباس مدني انهالت ضربا وركلا على شبان وشابات عزل امام قوى امنية بلباس رسمي واعجز من ان تتحرك، فهو مشهد لا ولن نرضى به في لبنان ولا يبرره شريط مصور عرض على شاشات التلفزيون وكان من الاسلام قانونا ان يترك بتنه للقضاء المختص. هذا فضلا عن تهديد وسائل الاعلام والتصييق على الحريات العامة وتفرد وتمدد للاجهزة الامنية وتجاوز مجلس الوزراء. ان ما شاهدناه بيعت على القلق الشديد لأنه يضرب القيم الاساسية للبنان، وهي الحرية والديموقراطية وحقوق الانسان، وهي اقانيم ثلاثة لا وجود للبنان من دونها، ولا استقرار سياسي حقيقي من دونها، ولا نمو ولا ازدهار ولا خروج من الازمة الاقتصادية والاجتماعية.

ان اخطر ما في المشهد الثاني، هو تسلط الاجهزة، في ظل تلو مجلس الوزراء وهو السلطة التنفيذية العليا في البلاد عن تحمل مسؤولياته واتخاذ الموقف الحاسم في لجم هذه النزعة ووضع حد لها بقوة الدستور، وذلك رغم المواقف المشرفة والمحاولات المخلصة لعدد من الوزراء.

واليوم، تستكمل حلقات الانقراض على الديمقراطية، حيث سيطلب من مجلس النواب، وهو المؤسسة الام في النظام الديمقراطي، ان يوجه صفة اليمه الى نفسه، بأن يوافق على نقض قانون اقره هو بنفسه مرتين، الثانية قبل اسبوعين وبغالبية موصوفة، واي قانون ايها الزملاء؟ قانون لحماية المواطنين من تعسف السلطة وسوء استخدامها؟ وما احوجنا اليه في لبنان وفي هذه الايام بالذات.

دولة الرئيس، ان صدقية مجلسنا هي اليوم على المحك، ومعها مستقبل الشرعية والديموقراطية. وماذا يبقى من الشرعية عندما تفقد الصدقية؟".

الصمد ينعي الحرية

وطالب النائب جهاد الصمد "بنعي الحرية والديموقراطية في لبنان. قتلوا الديمقراطية وشوها معناها (...). ليست الحرية ملكا لطائفة على حساب الوطن وليست الديمقراطية من صنع فريق ليعطي الدرس فيها للأخرين. لسنا في حاجة الى دروس من احد ولن نقبل بالعودة الى المنطق الفئوي على حساب الوطن". وتساءل "اي حرية واي ديموقراطية تلك التي يحلم البعض بممارستها تماما كما مارسها في زمن القتل والتهمير وزمن التفرقة والانقسام زمن التشنج والخوات والفوضى. ان تلك السهام المسمومة التي تطلق اليوم باسم الحرية والديموقراطية على الدولة يريدون منها ان تقتل الحرية والديموقراطية وان تخرق جسم الوطن وتشل اعضاءه واطرافه تحقيا لمشاريع واحلام تقسيمية عادت تطل برأسها من بوابة العمالة والتآمر مع العدو (...). اما اولئك المتقلبون بين يمين ويسار فبات لزاما علينا تذكيرهم بالتاريخ القريب والبعيد وان ندعوهم الى وقفة ضمير مع الذات".

وذكر بالاحداث الاخيرة في باب التبانة والبدوي ودير عمار لافتا الى ان "الاجهزة الامنية قامت بالدور المطلوب منها في ضبط الامن في البلاد". و اضاف: "هنا، هنا مؤامرة على الوطن وعلى السلم الاهلي وعلى النظام وعلى الجيش وعلى الدستور وعلى الاستقرار الامني وعلى الوطن والدولة". واخذ على تسريب محاضر مجلس الوزراء السرية داعيا الى التحقيق في هذا الشأن وعلى تأمر بعض الوزراء ضد تطبيق القوانين والنظام وتاليا ضد الدولة ومجلس الوزراء".

جنبلات: اسوأ من ايام الشهابية

وقال النائب وليد جنبلاط في مداخلته "زار البطريرك منطقة الشوف والجبل، وقلنا كلاما واضحا انها ليست صفقة واذا كلن رئيس الجمهورية سمع كلاما من بعض الاشخاص وقيل انه انزعج ثم حصلت بعض التوقيفات العشوائية، وعشرات الآن يجتمعون ويناقشون هذا التوحش ويناقشون... واذا صحيح كلام الاجهزة ليفتح رئيس الحكومة صدره ويناقش الجميع. ثم اتت الحملة فكان الرئيس الحريري في باكستان ومعه وزير الدفاع. ويطل علينا وزير الداخلية بنوع من التهديد في بيان له ويعيدنا الى الحرب وكمال جنبلاط ديموقراطي، انا لا ابرر، ولا اريد ان اسمع دروسا من تلاميذ H.K. كما فقط مديرية المخابرات لها علم، فقط ناقش بدور مديرية المخابرات والا سيصير فينا عندما كان اللواء سامي الخطيب في المخابرات سنة ١٩٧٠ ليس علينا ان نفتح جروح الماضي، هل نعود الى دور مديرية المخابرات، وناس مع الجيش وناس ضد الجيش. و اشار الى الحكم الشهابي ودور المخابرات في حوادث حصلت في الكحالة آنذاك واطلت علينا مديرية التوجيه حول موضوع توفيق الهندي يلمحون الى "قرنة شهوان" هذه رسالة الى "قرنة شهوان" والى المعارضين لسياسة الدولة الى فلرس سعيد، نسيب لحدود، ورسالة لاحقة الى كل من هو ضد ممارسات معينة والسؤال الى اين نحن ذاهبون اليوم نحن اسوأ من ايام الشهابية، كما قلت اطلب تحقيقا في ما جرى".

فارس: لا للأزمات الطائفية

واعتر النائب مروان فارس "ان الحريات يكفلها الدستور وان لبنان هو لقاء لضمان الفكر الحر". وقال: "إن الوحدة الوطنية يتهددها الذين يعتبرون انهم يعملون" من اجل وحدة لبنان وذلك لان بعضهم لمن هم خارج لبنان ولمن هم اعداء لبنان الذين ساهموا بتوقيع ذلك العقد عقد الاذعان ١٧ ايار".

واضاف: "في الوقت الذي تلتهب الساحة الفلسطينية ونحتاج فيه الى التضامن للمحافظة على مؤسساتنا يتهدد هذه المؤسسات بعض الذين ينظرون الى الحال الوطنية نظرة ضيقة. اننا نعتبر انه لا بد من ان تصان الحرية والديموقراطية وهذا لا يتم الا بالخروج من الازمات التي تحمل ابعادا طائفية". وانتقد الذي يعملون لمخاصمة سوريا.

وتلاه النائب عبدالله قصير. فاثار مشكلة انقطاع التيار الكهربائي. وسأل هل ستستمر ازمة انقطاع الكهرباء. وسأل "اين هي مسؤولية الحكومة من هذا الوضع الشاذ وماذا تنتظر لمعالجة هذه القضية التي لا تحتاج الى التسوية والتأجيل وهل نحن حقا في بداية الالفية الثالثة واين نحن من انتاج الطاقة الكهربائية".

معرض انقلاب على الحريات

واعطيت الكلمة للنائبة نائلة معوض التي رأت ان ما حصل الاسبوع الماضي يتطلب مناقشة فعلية. وأشارت الى ان المعالجة التي تمت انجزت من دون سعي الحكومة واعتبرت ان هناك تناقضات في البلاغات. وأشارت الى "أن مساواة الرجل بالمرأة يجب الا تتم بهذه السرعة بحيث تعرض الفتيات للضرب". ولفنت الى ما شاهده الناس على التفريونات. وذكرت بايام ستالين معتبرة "ان المدعي العام التمييزي لا يقوم بالتحقيق". وسألت اين دور الحكومة وعليها ان تشرح ما يحصل. وأشارت الى ان مخابرات الجيش خاصة بالجيش "وليس له الامور" وتطرق الى مسألة شريط الفيديو وما قاله توفيق الهندي اضافة الى البلاغ الذي اصدرته قيادة الجيش مشيرة الى ان هناك مخابرات تستمع اليها في هذه اللحظات. وتحدثت عن مطاردات لبعض الاعلاميين. وأشارت الى ان السيارة التي طردت سمير قصير هي نفسها التي تطارد ايلي ناكوزي.

بري: بدهن يوفروا.

واضافت: "وهناك سيارة امام باب صحيفة "النهار" نحن موجودون هنا لندافع عن الوطن. ما يحصل اليوم هو انقلاب على الحريات وعلى الديموقراطية وعلى الطائف. اطلب توضيحا من الحكومة وما هي التوجهات الاستراتيجية الجديدة لها وكل الذين يطالبون باعادة الانتشار والقضاء الحر وان تهتم مخابرات الجيش بالجيش. فمن يتهم المجتمع اللبناني بخروقات اسرائيل يساعد اسرائيل. نريد توضيحا على بيان قراناه كلنا". وسألت عن البلاغات وعن الخيارات الاستراتيجية للبنان مطالبة بتفسير لما حصل.

بري: "معك ثلاث دقائق".

معوض: "هذا موضوع خطير".

بري: "كل يوم هناك شيء خطير".

الخطيب: نحن صنعنا مجد شهاب

واسف النائب سامي الخطيب لما حصل "توريط هذا العدد من الشباب واصابة بعضهم وتوريط قيادات".

وتطرق الى مسألة الحرية وقال: "اما ان تكون عنواناً لضرب وحدة اللبنانيين وتؤدي الى الفوضى والفلتان فهذا ما لا نريده. بل نطلب الحرية المسؤولة". وايد مقررات مجلس الوزراء والتدابير التي اتخذها القضاء وقال: نحن مع جيشنا الوطني بكلى قواه". ورد على كلام جنبلاط معتبرا انه "لو لم يكن حول فؤاد شهاب كبار لما كان كذلك نحن الذين صنعنا مجده".

حنين: نريد من الحريات

حرية التنصت حرية الجلب والضرب

وتكلم النائب صلاح حنين وقال:

"يشكو الكثيرون من الاعتقالات العشوائية، التي حصلت في الايام الاخيرة. وان الذين يشكون من تلك الاعتقالات. هم المتمسكون بالحريات. الا يعلمون ان الحريات. عبارة عن نضال يومي، ومستمر. فعجيب، ان يظهروا استياءهم، تجاه خطة حكم، قوامها اتاحة الفرصة للشعب اللبناني كي يمارس نضاله اليومي"، من اجل الحريات. فرؤية الحكم ناضجة حكيمة وصالحة لادخال مجتمعنا في الالفية الثالثة، كما في ساحة الديموقراطيات، وحقوق الانسان.

وهؤلاء الشاكون من تراجع الحريات، ايضا يطالبون بمزيد من الحرية. فلا يأبهون لجهود الحكم، بغية تطوير انواع واشكال من الحرية، لاسيما حرية التنصت، وحرية قرصنة التخابر الدولي، وحرية الضرب، وحرية الجلب، وحرية القمع، وحرية التشبث بعلاقة لبنانية سورية مختلة. كما حرية تشريع، وتكريس، ما هو مؤقت بسبب الضرورة.

ومن المعلوم، ان الضروري، هو اساسي، ولا غنى عنه، كما المياه للحياة، حيث لا حياة من دونها. فبأية قدرة قادر. يجمع بين ما هو مؤقت، وما هو ضروري. واذا نظرنا الى الضرورة الوطنية نرى ان الضروري، هو الوفاق الوطني، والضروري، هو المصالحة الوطنية، والضروري، هو الحوار، والعيش المشترك والتضامن، والتماسك، والوحدة.

وان الضروري قد عبر عنه، بالامس القريب، بمبادرة مباركة لغبطة سيدنا، البطريك صفير، وبزيارته للشوفين وجزين، ولا سيما بزيارة سيد المختارة، لترسيخ ما هو اساسي، لترسيخ ما لا غنى عنه، لترسيخ وحدة الارض، والشعب، والمصير. دولة الرئيس،

ان الحرية والحريات كنبضات القلب، اذا كف القلب عن النبض مرة واحدة، شكّل خطراً جسيماً على صاحبه وقلب مجتمعنا النابض بالحرية والحريات، لا يقبل التوقف، ولو للحظة، اذ ان مصير المجتمع متعلق باستمرارية نبضاته، وقوتها، وتماسكها. وكما ان نبضات القلب لا تجزأ، كذلك لبناننا الوطن لا يقسم، وهذا ما عجزت عنه عشرون سنة من الجنون، والحرب، والدمار.

دولة الرئيس،

عبثا يحاول المحاولون توطيد الوحدة، من خلال الذعر والرعب، اذ ان الوحدة مصارحة ومصالحة. وهنا، يخطر في بالي كلام للامام علي بن ابي طالب عليه السلام يقول فيه: "اني لا اخاف على امتي مؤمنا ولا مشركا، ولكني اخاف عليكم كل عالم اللسان، يقول ما تعرفون، ويفعل ما تتكرون".

جنبلاط للحريري: اياك ان تسلم الحكم إلى "العسكر" فأنا أعرفهم أكثر منك

حماده: انقلاب زاحف على المجلس والحكومة - السبع: مذكرات جلب للنواب

بويز: الحكومة لا تشارك في القرار

وقال النائب فارس بويز: "تنظر الى العالم ونرى ان تماثيل ستالين سقطت". واعطى امثلة عدة في العالم قائلا: "نرى ثورة تتجه نحو الحرية والديموقراطية وننظر الى لبنان. نحن مع الامن والاستقرار ومع الامن القومي. ولكن ليس ان ينتهي لبنان. اما العبرة والعظمة فإن يثبت الامن طبقا للقوانين والانظمة". واعتبر "ان هناك استفزازا حقيقيا لما حصل امام قصر العدل". وسأل عن تعليق صور رئيس الجمهورية في هذا الوقت بالذات و اضاف: "في الوقت الذي يترك فيه العالم المنظمات الاهلية باتخاذ القرارات نرى ان حكومتنا لا تشترك في اتخاذ القرار. ورأى ان على مجلس النواب ان يتحمل مسؤولياته وان يجري تحقيقا في ما جرى ونحن لسنا مع الامن الخفي ولسنا مع المدنيين الامنيين".

معوّض: السلطة في صراع مع شعبها

وسأل النائب قيصر معوض "لماذا التشريع ما دام يردد اكثر من وزير وصولا الى رئيس الحكومة ان الامور تجري من دون معرفتهم وصولا الى اقرار بالعجز عن تصويب الممارسات من ملف التنصت الى ملف الاصلاح الاداري (...) نخشى ان يصبح التشريع لعبة تمريرات سياسية تضعف هيبه المؤسسات وصدقية مجلسنا حتى لا نقول كرامته. (...) السلطة تتصرف منذ فترة كأنها في حال صراع مع شعبها وتمعن كل يوم في تعميق الهوة بينها وبين مواطنيها". واضاف: "عجيب امر هذه السلطة كيف تجيد اضاعة الفرص. العودة الى الجبل لم تكن وارده لولا الدولة، لولا الدولة الموحدة والجيش الواحد واموال هذه الدولة. رغم هذا لم تعرف ان تكون هي عرابة هذا العرس الوطني في الجبل، لا بل ظهرت بفعل ممارسات بعضها وكأنها المتضررة من عودة الوفاق والوئام. عجيب امر هذه السلطة، لم تعرف ان تستثمر الكلام العقلاني والوطني لغبطته في الكحالة، فكانت التوقيفات والممارسات امام قصر العدل. لقد جاءت التوقيفات خارج كل الاصول القانونية فزجت الجيش والقضاء والحكم في معركة مع شرائح واسعة من اللبنانيين يجمعها ايمانها بالحريات والديموقراطية ورفضها استباحة النظام المدني وعسكرة النظام، رفضها ديكور سياسي لنظام امني.

نحن ندرك خطورة المرحلة ونعرف جيدا ان لنا عدوا اسرائيليا يتربص بنا شرا وقد تكون له بعض ادواته المحلية التي يهجمها ضرب السلم الاهلي وتعكير علاقاتنا مع اشقائنا، لذا نريد الدولة القوية والجيش القوي. الا ان قوة الدولة وقوة جيشها واجهزتها الامنية تستمد من محبة الشعب وثقته ولن تكون من عامل الخوف والترهيب.

لن نناقش الحجج التي اعطيت، لكن في كل الاحوال نرى ان ليس هناك تعارض بين مستلزمات الحفاظ على وحدة واستقرار الوطن وبين الحفاظ على القواعد الدستورية وحسن تطبيق القوانين التي تكفل الحفاظ على حقوق الانسان وقد انتهكت بشكل صارخ".

وتحدث النائب مصباح الاحدب مشيرا الى تباين في وجهات النظر في البلاد. وهناك صيغتان للتمسك بالحريات. فقد حصلت توقيفات في طرابلس فلماذا لم يتكلم احد. وصار هناك تجاوز للقوانين وهذا غير مقبول. ولدينا ملاحظات حول التجاوزات التي صارت في طرابلس المواطن الطرابلسي مغبون وتداول حريته. نحن نتمنى ان يكون التوازن بطريقة معالجة الامور". و اشار الى مشكلة الكهرباء في طرابلس، وطالب بفتح تحقيق في هذا الامر.

قصارجي: المؤامرة في مخيلة صانعيها

وقال النائب جورج قصارجي: "ليس المطلوب من المسؤول الشيعي ان يتكلم شيعيا لينتهي في النبطية،

وليس المطلوب من رجل الدولة السني ان يتكلم سنيا ليتوقع في حي "اللجا" والطريق الجديدة،

وليس المطلوب من المسؤول الارمني ان يتكلم ارمنيا "ليتبعدد" في اراكس وانظلياس وبرج حمود،

وغير مطلوب ايضا من الماروني ان يتكلم مارونيا ليكسب "زاروبا" ولينتهي في كسروان، وإن فعل اي واحد ذلك سنكون له بالمرصاد.

لكن المطلوب ان يكون ابن العصر، وأن يصبح من هذه الانسانية، وأن يصبح مدنيا ليس فقط بالشكل، انما اساسا بالفكر والمنطق والروح والتوجه، وان يدرك حقوق الانسان وشرعتها ومبادئ الامم المتحدة، وأن يتشرب الروح الديموقراطية رغم ان البعض فطر طوال سني عمره على عكسها، وأن يعشق الحريات ويذوق طعمها الحلو والمر، وأن يعرف ان الدستور اعطاء صلاحيات انما خصص غيره ايضا بالكثير منها، وان يفقه ان الديموقراطية تجيز لغيره بعضا من الصلاحيات والمسؤوليات، وان دولة القانون تبدأ في حكم المؤسسات، وان المؤسسات هي الوحيدة التي تخرج كل حاكم من زاروبه الضيق (...)

الرئيس شهاب رحمة الله، سيذكره التاريخ بأنه مؤسس الحداثة في دولة لبنان المستقل، وله في كل ما نجده جيدا يد ناصعة، لكن ونحن نمجد اعماله نرفق بعدها تلك الـ"لكن" اللعينة، التي نغصت عليه مجد الذكرى، والتي سمحت للأجهزة باختلاق الروايات وتضخيم القصص وتحريفها، واختراع المؤامرات غير الموجودة الا في مخيلة اقبية الظلام وأوكارها والتي تتحول وغب الطلب من ولاء لآخر. لذلك ما النفع اذا ربح المسؤول معركته وخسر نفسه.

نطالب فورا بالافراج عن جميع المعتقلين دون استثناء، ودون تفرقة بينهم، لأن المؤامرة غير موجودة الا في مخيلة صانعيها، والبدء بمحاسبة جزاري الديموقراطية ومحكمة ناحري الحريات، الذين طعنوا الدستور وخرقوا القانون وعبثوا بالبلد وباقتصاده، وبسياسته، وبصورته بالداخل والخارج، وشجعوا على هجرة ابنائه.

ونطالب الحكومة بأن تطبق الدستور وبخاصة المادة ٦٥ التي تنص على انه يناط بمجلس الوزراء "الاشراف على اعمال كل اجهزة الدولة من ادارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء" وبأن لا تعطل الحكومة احكام الدستور، والاصلاحات الدستورية، وتعديلات الطائف، ومبدأ المشاركة، ومبدأ ان السلطة التنفيذية هي في مجلس الوزراء مجتمعاً، باجراء تسوية من هنا وتسوية من هناك، وتحت ضغط شعور غير صحيح حول ضعف القوى التي تضمها الحكومة والتي يمكنها ان تفعل الكثير لحماية الدستور والحريات والديموقراطية وتحت شعار غير صحيح ايضا ومفاده لا حول ولا قوة، وذلك لأن في معركة الحريات، وفي معركة تثبيت الحكم المدني، كل البلد بجميع فئاته، وبجميع انتماءاته، وبشبابه، ملتف حول كل صوت حر شريف مدافع عن الحريات في اي موقع كان.

لا يعتبرن أحد انه بمنأى من خطر هذا الغول الآتي، فاليوم هذه المحطة وغدا الـ"N.B.N" و"المستقبل" والـ"أل بي سي" وغيرها، ولن تستطيع اية محطة مهما تعملت ان تتصدى لوحدها.

اليوم هذه الصحيفة وغدا "النهار" و"الديار" و"المستقبل" و"السفير" وغيرها، ولن تستطيع اي صحيفة مهما علت ان تقاوم لوحدها،

اليوم هذا الحزب وهذا التنظيم وغدا جميع الاحزاب والجمعيات والنوادي،

اليوم التظاهرة واللافتة وغدا كل اشكال الحريات التي كفلها الدستور،

اليوم خرق لمبادئ ولقانون اصول المحاكمات الجزائية وغدا تعليق لكل القوانين ولكل المبادئ ولجميع الاصول".
الجميل

وقال النائب بيار الجميل: "نتطلع الى مستقبل نعيد اللبنانيين جبهة واحدة في وجه العدو الاسرائيلي. ولكن فوجئنا بأن مسلسل توقيفات بدأ على اثر انتهاء المصالحة التي كانت بدأت (...). ووصف التوقيفات بأنها "وحشية" وشملت غالبية الشباب من كل المناطق. وازضاف: "ان في لبنان قانونا وحريات. ان ما حصل أفزع مما رأينا. اذا كان المقصود ان لا تكون هناك مصالحة فهذا أمر فظيع واذا كان المقصود ان هناك ردا على المصالحة فهذا أفزع".

غانم: عالم المصادفات

وقال النائب انطوان غانم: "أصبحنا اليوم في عالم المصادفة التي اصبحت قاعدة. المصادفة الاولى ان الاعتقالات التعسفية جاءت ليلة انتهاء زيارة غبطة البطريرك للجبيل، لسيد المختارة حيث كان اللقاء لقاء حميما تعدى هذا الاطار للاتفاق على وحدة الجبل التي نريدها وحدة لبنانية ومصالحة وطنية تتناول الجميع.

اما المصادفة الثانية فعرض شريط الفيديو للموقوف المتهم توفيق الهندي". وتساءل "أل يمكن في الامكان تأجيل عرض هذا الشريط وخصوصا ان في المجلس اقتراح قانون معجلا مكررا يتعلق بالمحاكمات الجزائية؟ وأسأل وزير العدل هل أحيط علما بأنه سيصار الى نشر ما نشر وخصوصا ان التحقيقات الاولى ممنوعة من العلنية؟"

وقال ان الموضوع اليوم ليس موضوعا خلافيا بين اللبنانيين انما وطني. وعدد المخالفات الدستورية التي حصلت في حملة الاعتقالات. وسأل: "هل يجوز اصدار البلاغات الامنية في حضور السلطة السياسية وتحديدًا في حضور وزير الدفاع؟ وهل يجوز اللجوء الى الاعتقالات ولا يكون الرئيس ونائبه ووزير العدل على علم بما حصل؟ وهل غطت السلطة السياسية هذه الاعمال؟". وطالب بمعرفة من هي السلطة الحاكمة. وقال انه سيطلب طرح الثقة بالحكومة مع زملاء له.

حداد: يحاولون تضليل الشباب

وقال النائب انطوان حداد ان "من اراد ان يقرأ حقيقة ما جرى في الايام الاخيرة وما يجري في لبنان منذ الستينات أنصحه ان يقرأ كتاب "المفسدون في الارض" الذي يتكلم على الجرائم الصهيونية في العالم. اننا مع تطبيق القانون وعمل الاجهزة الامنية للمحافظة على استقرار الامن ولكن بطريقة حضارية تحترم حقوق الانسان ومطالبة الدولة بمتابعة التحقيقات وكشف الحقائق ولا سيما بعد عرض الشريط المصور. ان في الامر خطورة لان هناك من يضلل الشباب. وطلب احالة هذا الموضوع على المجلس العدلي وايجاد محكمة في مجلس النواب للكشف عن المؤامرات الصهيونية في لبنان في حال وجدت".

ودعا النائب وجيه البعيرني الى الحكمة والتعقل في هذه المرحلة لأن "أي تباعد في الموقف يمكن ان يعرضنا لأمر كثيرة". واستغرب النائب انطوان اندراوس التطورات الامنية الاخيرة وتناول زيارة صفير الى الجبل والتوقيفات التي حصلت وقال: "الجميع توقعوا استقالة رئيس الحكومة بعد الذي حصل (التوقيفات) اننا لا نقبل بحكم الاجهزة واننا مع الحوار" معتبرا ان ما جرى يسيء الى البلاد في الخارج.

مخبير: تيار ديموقراطي بدأ في المجلس

وقال النائب البر مخبير: سررت جدا لانني رأيت ان هناك تيارا ديموقراطيا بدأ سيره في هذا المجلس وعلى ان النخبة في المجلس يقدسون حرية الرأي والكلام والاجتماع. ما حصل منذ ايام والهجمة المستعرة التي ادخلت فيها السجون اكثر من 150 شابا عندما رأيت ان الافكار تتغير في المجلس ولا يصمد الا الفكر السامي والصالح والمطمئن الى مستقبل لبنان. ان من تابع سياسة الدولة منذ بدأت الى اليوم يجد انه ليس مستغربا ان يحصل ما حصل في خصوص التوقيفات التي ادت الى ازمة نفسية عند المواطنين.

اضم صوتي الى الذين طالبوا باطلاق كل الموقوفين لان الرأي العام اللبناني لم يتقبل اي شكل من اشكال هذه التوقيفات. منذ الاسبوع الماضي حضرت جلستين في هذا المجلس وكان تأثري عندما رأيت ان غالبية الزملاء كانت لديهم شكوى من العلل والمصائب وخصوصا عندما طالبوا بأن يوقفوا اطاحة القوانين وهذا امر اساسي في بلد هو رسالة نور وحياة للعالم، يفترض ان نكون قوة للعالم في هذه الرسالة ونقول فيها احبوا اعداءكم: التسامح. الرأي العام بأجمعه يفتقد الي هذه الاصوات التي تظل علينا في الاعلام والصحف. وارى ان علينا ان لا نخشى وان لا نخاف من الادلاء بالحقيقة اليوم. لم يعد هناك خوف لدى اللبنانيين والسياسيين من قول الحق.

ان ما اصاب لبنان اقتصاديا وعلى صعيد الفلتان الامني والتطرف في تطبيق القانون او الحماية هو نتيجة لفلتان الحاصل منذ سنوات. هناك ملف ساخن لا يتجرأ احد ان يفتحه وهو الملف السوري، نحن نريد كل الخير لسوريا ولكن على السلطة غير الموجودة في لبنان ان تبادر الى مناقشة العلاقات اللبنانية - السورية في ضوء ما نرى كل يوم من ضخامة في التدخل في القوانين. وعلى هذا المجلس ان يكون قدوة للعالم العربي. نحن اليوم نرى ان الدول العربية مكتوفة الايدي امام المذابح الفلسطينية وبرأبي ان الشعب الفلسطيني هو الشعب الثائر والصلب الوحيد".

بري: "لا احد يدعم هذا الشعب الا سوريا ولبنان".

مخبير: "اطالب المجلس بفتح الملف اللبناني - السوري. المخبرات هي التي تعمل كل شيء. اسمحو لنا ان نقول الحقيقة لبنان يتمسك بحريته وسيادته وقراره الحر قبل كل شيء، لذا ارجو ان نسير جميعا في هذا المجلس في هذا الاتجاه الى ما يظهر الحقيقة والحقائق ليتغلب لبنان على ما يصيبه والله ينجنا من الاعظم".

وقال النائب غسان الاشقر: "نحن نفهم ان تتصالح القبائل بعضها مع بعض ولكن لا نفهم ان تدخل علينا بحصان ابيض على اساس انها اسست الديمقراطية، نحن راضون ان نقول اننا اخطأنا. في لبنان هناك حرية ولكنها حرية القبائل والطوائف، ليس هناك اطلاقا حرية. نطالب بالحرية الديمقراطية وحدودها مصلحة الجماعة والمجتمع وكل حرية تعطى معنى غير مصلحة المجتمع هي حرية فاسدة واي فئة طائفية واحزاب طائفية تتبع الحرية هذا كلام باطل".

وتحدث النائب بطرس حرب بالنظام مطالبا الحكومة بجواب عما ورد في الجلسة. وطالبت النائبة نايلة معوض بمؤتمر وطني لتحديد الحرية.

وأثر رئيس مجلس الوزراء عدم الاجابة وانتظار ان تعقد جلسة خاصة للاستجواب.

ابرام اتفاقات

وانتقلت الهيئة العامة الى التشريع وافرت ١٢ اتفاقا كالاتي:

-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٠٩٥ لابرام اتفاق اقامة منطقة تجارة حرة بين لبنان والامارات العربية المتحدة.
-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥١٩٩ لابرام اتفاق تجنب الازدواج الضريبي بين لبنان والكويت.
-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٢٠٠ لابرام اتفاق تمويل بين لبنان والبنك البلجيكي بقيمة ١٤,٢٣٤,٨٦٠ فرنكا بلجيكا اي ما يعادل ٤٨٩,٢٥٢,٠٠٠ ليرة لبنانية.

-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٣٢٣ لابرام اتفاق التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار بين لبنان والكويت.
-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٤٦٠ لابرام اتفاق تجاري بين لبنان وباكستان.
-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٤٦١ لابرام الاتفاق المالي والاعتماد بين لبنان وايران.
-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٥٤٩ لابرام اتفاق تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي بالنسبة الى الضرائب على الدخل بين لبنان وسلطنة عمان.

-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٧٠١ لابرام اتفاق تعاون ثقافي وعلمي وتقني بين لبنان وايطاليا.
-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٨٢٢ لابرام اتفاق عن التعاون في مجال الصحة العامة والعلوم الطبية بين لبنان وارمينيا.

-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٨٤٣ لابرام اتفاق التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني بين لبنان واندونيسيا.
-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٨٤٤ لالغاء القانون رقم ٢٧٧ في ٣/٤/٢٠٠١ لابرام اتفاق الخدمات الجوية بين لبنان والبحرين.

-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٦٠٠٨ لابرام اتفاق تشجيع الاستثمارات وحمايتها بين لبنان واسوج.

المحاكمات الجزائية

وتلي اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية.

وتحدث النائب بطرس حرب بالنظام ولاحظ ان الاقتراح يتناقض والمادة ٣٨ من الدستور لان الاقتراحات في هذا الموضوع بحث فيها المجلس سابقا ورفضها منذ اقل من اسبوعين. وتلا نص المادة ٣٨ من الدستور وفيها: "كل اقتراح قانون لم ينل موافقة المجلس لا يمكن ان يطرح ثانيا للبحث فيه في العقد نفسه". والاقتراح يعنى المشاريع واقتراحات

النواب. والدليل على ذلك المادة ١٨ من الدستور وفيها: "لمجلس النواب ومجلس الوزراء حق اقتراح القوانين. ولا ينشر قانون ما لم يقره مجلس النواب. بما ان مجلس النواب في اقل من اسبوعين ناقش هذه الاقتراحات الواردة في مادة وحيدة، نعتبر انها نوقشت في الجلسة الثانية ورفضها المجلس ولا يجوز ان يبحث فيها مجددا في الدورة نفسها التي تنتهي في ٢٠٠١/١٠/١٥".

وقال النائب فارس بويز: "ان هذا الاقتراح يطرح في ظل خرق دستوري واضح ومطلوب من مجلس النواب في مهلة بعد ١٥ يوما ان يعود عن موقفه، ومطلوب من المجلس الذي صوت بشبه اجماع ان يعود عن هذا الموضوع. اقرأ من ذلك عملية استفزاز لمجلس النواب لا عملية تعديل للقانون وهذا التعديل اذا اريد له ان يصير يجب ان يكون بعد ثلاثة اشهر. الموضوع سياسي".

وتحدث النائب باسم السبع وايد ما قاله حرب وبويز لجهة التعارض بين طرح هذا الاقتراح والمادة ٣٨ من الدستور.